

قانون الأسرة للنساء في أونتاريو



## العقود العائلية

جميع السيدات. وقانون واحد للأسرة  
اعرفي حقوقك

**flew** Family Law  
Education for Women  
Women's Right to Know

**fodf** Femmes ontariennes et  
droit de la famille  
Le droit de savoir



**CCMW**

Canadian Council of Muslim Women  
Le conseil canadien des femmes musulmanes



قام المجلس الكندي للمرأة المسلمة (CCMW) بإعداد تلك المعلومات لتوفير المعلومات الأساسية للسيدات المسلمات عن قانون الأسرة بأونتاريو حسبما ينطبق على الجاليات الإسلامية. ونتمنى أن نقدم إجابات للأسئلة الرئيسية عما إذا كان من الممكن استخدام قوانين الأسرة الإسلامية لحل النزاعات الخاصة بقانون الأسرة في كندا.

# العقود العائلية

يقصد من هذا الكتيب إمدادك بالمعرفة الأساسية بالقضايا القانونية. فهو ليس بديل عن الاستشارة والمساعدة القانونية المقدمة للأفراد. فإذا كنت تتعاملين مع القضايا الخاصة بقانون الأسرة قومي بالحصول على الاستشارة القانونية في أسرع وقت ممكن لحماية حقوقك. وللمزيد من المعلومات عن كيفية الوصول لمحامي مدفوع الأجر في مجال قانون الأسرة انظري الكتيب الخاص بهيئة FLEW بعنوان "الحصول على المساعدة بشأن مشكلاتك المتعلقة بقانون الأسرة" يمثل وقت انهيار الأسرة" على الموقع الخاص بهيئة FLEW على الإنترنت [www.onefamilylaw.ca](http://www.onefamilylaw.ca).

العقود العائلية هي عبارة عن عقود قانونية خاصة بالعلاقات الحميمة. فاتفاقيات التعايش المشترك والزواج والانفصال تعد أنواع مختلفة من العقود العائلية. ويمكن لك ولزوجك اللجوء للعقود العائلية لتحديد شروط معينة للعلاقة بينكما. كما يمكنكما الاستعانة بأحد العقود العائلية للاتفاق على حقوق وواجبات كل منكما في حال انتهاء العلاقة بينكما.

ولا تعتبر العقود العائلية قانونية إلا إذا كانت محررة. ويجب أن تقومي وزوجك بتوقيع العقد أمام أحد الشهود. ولتغيير أي بند من بنود العقد أو إنهاء العقد، يتعين عليكما إتباع نفس القواعد: ألا وهي وجوب تحرير العقد وتوقيعكما عليه أمام أحد الشهود.

تحذير: يمكن أن تؤدي العقود العائلية للتخلي عن حقوق هامة. فقد ينتزع منك حقك في الملكية وحقك في النفقة. فتحدثي مع محامي قبل قيامك بتوقيع أي نوع من أنواع العقود العائلية.

## أنواع العقود العائلية

### عقد الزواج:

يمكن لك ولزوجك عمل عقد زواج قبل أو بعد زواجكما. فإذا قمتما بإعداده قبل زواجكما يمكن أن يطلق عليه اتفاق ما قبل الزواج.

ويمكن أن ينص عقد الزواج على ما يلي:

- كيف تريدان تنظيم بعض الأمور في علاقتهما (مثلاً، أن تتفقا على الاحتفاظ بفصل شؤونكما المالية)؛
- ما الذي ستقومان به في حال انتهاء زواجكما (مثلاً، كيفية تقسيم الممتلكات ومقدار النفقة التي سيدفعها أحكما للآخر.

كما يمكنكما في عقد الزواج التقرير بعدم مطالبة أي منكما بالنفقة الزوجية عند الطلاق ولا يمكن أن ينص عقد الزواج على أي شيء بشأن الحضانة أو حق الرؤية بالنسبة لأطفالكما. فلا يمكن التقرير بشأن الحضانة وحق الرؤية ونفقة الطفل إلا بعد الانفصال بينك وبين زوجك.

ممتلكات الأسرة وعقود الزواج  
إذا تزوجت من زوجك يكون لكلاكما حقوق خاصة في ممتلكات أو قيمة ممتلكات الأسرة بما في ذلك المنزل الذي تعيشان فيه. ويطلق على هذا المنزل منزل الزوجية.

توخي شديد الحذر. فقد تتنازليين عن شيء قد يؤثر على مستقبلك.

فالقانون ينص على أنك وزوجك لكما حق متساوي للعيش في بيت الزوجية الخاص بكما. كما ينص القانون أيضا على أنه لا يمكن لأي منكما بمفرده بيع أو رهن المنزل دون الحصول على إذن من الطرف الآخر. ولا يمكن لعقود الزواج تغيير مثل هذه الحقوق.

ويمكن استغلال عقود الزواج للالتفاف حول أحد الحقوق ديدة الأهمية والمتعلق بمنزل الأسرة. فالقانون ينص على أن لكي ولزوجك الحق في نصف قيمة منزلكما. ويتم تقاسم قيمة المنزل مع غيره من الأصول والديون الموجودة عند انفصالكما. وهذا يتم بغض النظر عن من يملك المنزل أو من دفع ثمنه. كما أنه ينطبق أيضا حتى لو كان أحدكما يملك المنزل قبل زواجكما. فقد يطلب منك زوجك توقيع عقد زواج ينص على أنك تتنازليين عن نصيبك في قيمة المنزل أو أن نصيبك سيكون بقيمة أقل من قيمة نصف المنزل. والقانون يسمح بأن تنص عقود الزواج على ذلك.

ويمكن اعتبار عقد الزواج الإسلامي (الذي يعرف أحياناً باسم عقد نكاح أو عقد زواج أو عقد) كعقد زواج في حال مطابقته لمتطلبات العقد العائلي القانوني (أي أن يكون موقع من قبلك وقبل زوجك أمام أحد الشهود). فالقواعد الخاصة بالأمر التي يتم التعامل معها في الزواج الإسلامي لا تختلف وهذا يعني أنه يمكن استخدام عقد النكاح أو الزواج الإسلامي للالتفاف حول الحقوق الخاصة فيما يتعلق بمنزل الزوجية كما تم ذكره أعلاه. غير أن أي فقرات تتعلق بالحضانة (مثلاً، سيحصل الأب على حضانة أولاده عند بلوغهم سن السادسة) لن تكون قابلة للتنفيذ. فحتى لو قامت المرأة بتوقيع عقد زواج إسلامي ينص على حصول زوجها على الحضانة، يمكنها الذهاب للمحكمة لاتخاذ القرار بشأن الحضانة وحق الرؤية.

### اتفاق التعايش المشترك

وتشبه اتفاقية التعايش المشترك عقد الزواج ولكنها لمن يعيشون معاً دون زواج.

ويمكن لاتفاقيات العيش المشترك أن تتناول نفس النوع من القضايا التي تتناولها عقود الزواج. لا يمكن لاتفاق التعايش المشترك أن ينص على أي شيء يتعلق بالحضانة أو حق الرؤية أو نفقة الطفل. فهذه الأمور لا يتم اتخاذ قرار بشأنها إلا بعد انفصالكما.

ومن الضروري معرفة أن قانون الأسرة الخاص بالتملكات لا ينطبق على من هم في علاقات غير زوجية. فعند انفصال شخصين يعيشان في علاقة غير زوجية يوول المنزل الذي كانا يعيشان فيه للشخص الموجود اسمه على حجة المنزل.

وإذا قمتِ وزوجك بتوقيع عقد زواج إسلامي أو قمتما بعقد الزواج في احتفال ديني دون القيام بعقد قران مدني حسبما يتطلب قانون المقاطعة في كندا، من المحتمل اعتبار الاتفاق بينكما بكونه اتفاق للتعايش المشترك. وإذا قمتِ وزوجك بالدخول في علاقة زواج بدرجة أقل من العقود (مثل زواج المتعة أو الزواج العرفي أو الزواج السري) قد يتم اعتبار الاتفاق بينكما بكونه اتفاق للتعايش المشترك حسب القوانين الكندية. فإذا كنتم تفكران في الدخول في مثل هذه الاتفاقات عليكم الحصول على المشورة القانونية.

### اتفاقيات الانفصال

تعتبر اتفاقية الانفصال نوع آخر من العقود العائلية. ويمكنكما الاستعانة باتفاقيات الانفصال للتقرير بشأن معالجة القضايا المختلفة عند انفصالك عن زوجك. ويمكن أن تكون بينكما اتفاقية انفصال سواء كنتم متزوجين أو في علاقة عيش مشترك. ويمكن أن تتناول اتفاقية الانفصال قضايا مثل حضانة الأطفال ورويتهم والنفقة المالية وكيفية تقسيم الممتلكات.

ويمكنك وزوجك اختيار اللجوء لاتفاقية انفصال لحل مثل هذه القضايا للأسباب التالية:

- إن التفاوض بشأن التوصل لاتفاقية يمكن أن يكون أسرع وأقل إثارة للتوتر من اللجوء للمحكمة.
- يمكنكما التحكم فيما تنص عليه اتفائيتكما.
- قد تميلي وزوجك لإتباع الاتفاقية لأنكما اخترتما ما تضمن فيها.

وغالبا ما تتعرض السيدات لضغط للتنازل عن المطالبة بالنفقة أو المهر / المؤخر في اتفاقيات الانفصال مقابل وعد بأن يقوم الزوج بتطبيق الزوجة طلاقا دينيا. ولكن توخي شديد الحذر بشأن الموافقة على هذه الشروط إذ لا يمكن للمحاكم إجبار زوجك على منحك الطلاق الديني لو لم يفي بوعدده. ولهذا قومي دائما بالحصول على المشورة القانونية قبل التوقيع على اتفاق الانفصال.

### كيف يتم تفعيل العقود العائلية

يمكنك إرسال وتسجيل العقد العائلي الخاص بك في إحدى المحاكم. فإذا قمت بذلك، سيتم تفعيله باعتباره أمر محكمة. ويتعين عليك إرسال وتسجيل عقدك في حال حدوث مشكلة في المستقبل. ولن تقوم المحكمة بمراجعة العقود الخاصة بكما إلا لو قمت أو قام زوجك بمعارضتها.

وستقوم المحاكم، في معظم الأحوال، بتفعيل ما يتضمنه العقد العائلي. ولهذا عليك الحصول على الاستشارة القانونية قبل بالتوقيع على أي عقد عائلي. وتؤكد من فهمك لما تنص عليه الاتفاقية وفهمك لاختلاف حقوقك حسب الاتفاقية عن حقوقك المنصوص عليها في القانون. ويمكن للمحامي أيضا مساعدتك في أن تعرفي إذا كانت لديك كافة المعلومات الخاصة بالوضع المالي لزوجك والتي تحتاجينها لتقرير ما إذا كانت الاتفاقية مناسبة بالنسبة لك.



وأحيانا ما يقوم الزوجان بتضمين بنود في اتفاق الانفصال تخرج عن مدى ما يغطيه قانون الأسرة الكندي فعلى سبيل المثال قد تكون هناك بنود خاصة بالحصول على طلاق ديني أو تفعيل أعراف دينية أو ثقافية. وفي معظم تلك الحالات لا يمكن لقانون الأسرة الكندي مساعدتكما على تنفيذ هذا النوع من البنود. فقد حكمت محكمة واحدة على الأقل بأونتاريو بأن المهر/المؤخر لا يعد عقد مدني وبالتالي لا يمكن تنفيذه من قبل المحكمة. ولقد قامت مؤخراً المحكمة العليا الكندية بالسماح لسيدة من مقاطعة كويبك بمقاضاة زوجها السابق لعدم قيامها بإعطائها الجيت/الطلاق اليهودي بالرغم من وعده القيام بذلك في اتفاقية الانفصال بينهما. غير أن المحكمة كانت واضحة تماما من حيث أنه لا يمكنها إجبار الزوج على إعطاء الطلاق اليهودي وإنما يمكنها إعطائها المال لتعويضها عن عدم وفائه بوعده في الاتفاق. وتعتبر هذه قضية جديدة جداً ومن غير الواضح إلى أي مدى يمكن للسيدات المسلمات في أونتاريو الاعتماد عليها للمساعدة.

وعلى الرغم من أنه ليس باستطاعة قانون الأسرة الكندي إجبار زوجك على منحك الطلاق الديني إلا أنه ينص على أن الأزواج لا يمكنهم استخدام الطلاق الديني لمحاولة تحقيق ما يريدون في المفاوضات الخاصة بقانون الأسرة. فإذا حاول زوجك السابق منعك من الزواج مرة أخرى في مجتمعك الديني قد ترفض المحكمة النظر في طلبه الخاص بقانون الأسرة أو قد تقرر أنه لا يستطيع الدفاع عن نفسه في القضية الأسرية. كما يمكن للمحكمة أيضا أن تجب أي تسوية للطلاق إذا علمت أن زوجك حصل على ما يريده في الطلاق عن طريق تهديدك بمنعك من الزواج مرة أخرى في مجتمعك الديني.

هل ستقوم المحكمة بتغيير العقود الظالمة؟  
إذا أردت معارضة شيء ما مذكور في عقدك العائلي  
يجب عليك التقدم بطلب للمحكمة. ولكن يجب أن تعرفي  
أن المحاكم لا تحب التدخل في مثل هذه الاتفاقات.  
فالمحاكم لن تقوم بتغيير العقد لمجرد أنه يمنحك أقل  
من حَقك الذي كنت ستحصلين عليه طبقاً لقانون الأسرة.  
ولكن يزيد احتمال نجاحك في معارضة الاتفاق لو  
استطعت إظهار ما يلي:

• أن شريك حياتك لم يكن أميناً بشأن

وضعه المالي.

• أنه تم الضغط عليك لتوقيع العقد.

• أن الاتفاق ظالم للغاية.

وعادة ما لا تقوم المحاكم بتغيير ما تنص عليه العقود  
بشأن تقسيم الممتلكات. ويحتمل أحياناً قيامها بتغيير  
ما ينص عليه العقد بشأن النفقة الزوجية. ولو كان  
وضعك أسوأ مما كان عليه عند توقيع العقد، يحتمل  
جداً أن تقوم المحكمة بتغيير الاتفاق.

وعندما تتم معارضة أحد العقود العائلية، قد تقرر  
المحكمة ضرورة حذف جزء من العقد. وإذا كان الجزء  
يمثل جزءاً جوهرياً في العقد، قد تقرر المحكمة أن  
الاتفاق برمته غير قانوني. وفي هذه الحالة يمكن لك  
وشريك حياتك التوصل لاتفاق جديد أو، في حال عدم  
اتفاقكما، يمكنكما أن تطلباً من المحكمة مساعدتكما  
في التعامل مع مثل هذه الأمور.

## سيناريوهات لبعض القضايا:

1. قام إسماعيل وآمنة بالدخول في عقد زواج إسلامي nikahnameh قبل زواجهما مباشرة. وتنص اتفاقيتهما على أنه في حال حدوث الطلاق بينهما ستعطي آمنة الحضانة الكاملة للأطفال لإسماعيل. وفي مقابل ذلك يعد هو بأنه لن يعترض على الطلاق الديني أو يسعى للحصول على رد المهر. فهل يعتبر اتفاقهما قابل للتفعيل؟

الإجابة: لا يمكن لعقد الزواج أن يتضمن قضايا خاصة بالحضانة. ويكون من حق آمنة الذهاب لطلب منحها حضانة الأطفال. ويجب على المحكمة أن تضع في اعتبارها "أفضل مصلحة للأطفال" عند اتخاذ أي قرار بشأن الترتيبات الخاصة بالحضانة والرؤية. وهذا عبارة عن اختبار قانوني يتضمن الكثير من الاعتبارات. ومن غير المحتمل أن ترغب المحكمة في التعامل مع إذا ما كان ينبغي رد المهر لأن محاكم أونتاريو عادة ما ترفض التدخل في الأمور المتعلقة بالقوانين أو الأعراف الدينية.

2. تم الانفصال بين مصطفى ومريم. وقام والد مريم بالتفاوض وتوقيع اتفاق انفصال مع مصطفى بالنيابة عن ابنته. وتنص الاتفاقية على قيام مريم بإعادة المهر في مقابل طلاق ديني. هل يعتبر هذا الاتفاق ساري المفعول وقابلاً للتنفيذ؟

الإجابة: لا يعتبر هذا الاتفاق قابلاً للتنفيذ كاتفاق للانفصال لأن مريم لم تقم بتوقيعه.

وحتى لو كان الاتفاق بمثابة عقد عائلي ساري المفعول، قد يكون الإيجار على التنازل عن المهر للحصول على الطلاق الديني أمر قابل للتفعيل.

تم تسهيل وجود هذا الكتيب من قبل مشروع تثقيف المرأة بقانون الأسرة والمعروف اختصاراً باسم (FLEW) , وهو مشروع عام للتثقيف القانوني يتم تمويله من قبل حكومة أونتاريو. ويتمثل هدف المشروع في توفير المعلومات للسيدات عن حقوقهن طبقاً لقانون الأسرة بأونتاريو. كما قام المشروع أيضاً بإصدار مواد عن الموضوعات التالية: الحل البديل للمنازعات , الحضانة وحق الرؤية , حماية الطفل , نفقة الطفل , القانون الجنائي وقانون الأسرة , العقود العائلية , التحكيم في قانون الأسرة , قضايا قانون الأسرة للمهاجرات واللاجئات واللاتي لا توجد لديهن إقامة قانونية , الزواج والطلاق , الحصول على المساعدة القانونية في مجال قانون الأسرة , وتقسيم الممتلكات والنفقة الزوجية. وللحصول على معلومات بشأن المواد المتوفرة بلغات وأشكال أخرى برجاء زيارة الموقعين التاليين على الإنترنت: . www.onefamilylaw.ca and www.undroitdefamille.ca

يتوفر هذا الكتيب بالعديد من اللغات. للمزيد من المعلومات برجاء زيارة موقع [www.onefamilylaw.ca](http://www.onefamilylaw.ca) . كما يمكنك أيضاً أن تجدي على الموقع مواد إضافية لمساعدتك على فهم حقوقك الخاصة بقانون الأسرة

Canadian Council of Muslim Women  
[www.ccmw.com](http://www.ccmw.com)

DC/ARA 002

**flew** Family Law  
Education for Women  
Women's Right to Know

**fodf** Femmes ontariennes et  
droit de la famille  
Le droit de savoir

Funded by: / Finance par:  
 Ontario

تعبير الآراء المذكورة في تلك المواد المكتوبة عن آراء المجلس الكندي للمرأة المسلمة (CCMW) وهيئة تعليم قانون الأسرة للمرأة FLEW ولا تعكس بالضرورة آراء المقاطعة.



**CCMW**

Canadian Council of Muslim Women  
Le conseil canadien des femmes musulmanes